# فنزويلا: الإنقلاب العسكري الدائم

**جون أريتز**

**11 فبراير / شباط 2015**

**كان يبدو الرئيس أوباما مُستعجَل على استعادة سمعته، و هو ينتهي من تسوية علاقاته مع كوبا، لكنّ فيما يخص رفع العقوبات عليها، فهذا من شأن قضية أخرى. لقد التقت وكيلة وزارة الدولة المكّلفة بشؤون أمريكا اللاتينية، روبرتا جاكوبسون، ووفد أمريكي كبير، بنظرائهم الكوبيين في يوم 2 كانون الثاني/ جانفي 2015 لمعالجة (بدون استعجال) قضايا الهجرة بين البلدين، و " القانون الذي يخص تعديل كوبا " – الذي مازالت ترفض واشنطن إزالته –، وأيضا قضية إعادة فتح السفارات. تعتبر هذه النشاطات أمر لم يُشهد منذ أكثر من 50 سنة. حيث تميزت هذه الفترة بالعدوان الأحادي ضد كوبا.**

كما اضطر الرئيس أوباما نفسه للاعتراف في خطابه الهّام، "الخطاب الكوبي"، المؤرخ بيوم 17 ديسمبر/ كانون الأول 2014، لقد أدت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، تّجاه الجزيرة المتمردة، إلى عزلة واشنطن، كما ترتبت عنها نتائج سلبية لذا "الإمبراطورية". فيا له من انتصار للشعب الكوبي الذي استمر في المقاومة، في ظروف قاسية بشكل خاص، والتي لا يمكن تصورها في بعض الأحيان. إنّ هذا الفشل التاريخي يدفع الآن الإمبريالية إلى تغيير منهجيتها ("غزو" السّياح، وعملة الدولار، ودعم القطاع الخاص، أي "المعارضة")، ولكن لا ننسى أنّها لا تتخلي عن هدفها الأول المتمثل في ثني "الديكتاتورية الكوبية".

تعتزم واشنطن من خلال استراتيجية التهدئة تجّاه الجبهة الكوبية، إلى التركيز أكثر على مشروع الإطاحة بالثورة الفنزويلية ورئيسها نيكولا مادورو. حيث تهدف واشنطن، من خلال خطة التخلص من هذا الرئيس المزعج لسياستها، و التي تعتبرها أولوية، إلى خلق تأثير كمثل ذلك الذي نشاهده عند سقوط "الدومينو" ، فإذما سقطت كراكاس، فمن المرجح أن يكون نفس الأمر بالنسبة للاباز، كيُتو، هافانا، ماناغوا و سان سلفادور.

فلاشك، أن فنزويلا يُعتبر من قبل البيت الأبيض والبنتاغون " هدف جوهريّ". فلماذا لم يقتنع بعد العديد من الديمقراطيين بهذا الأمر، ولم يتصرفون بعد بما تقتضيه الظروف؟ فهل يجب أن يتدفق نزيف الدّم لكي يتحقق تضامنا يتناسب مع مخاطر القضايا؟

تتواصل في فنزويلا حرب عنيدة و "محدودة النطاق"، وبشكل عنيف نوعا ما، والتي تشرف على تخطيطها أمريكا الشمالية، ومعارضة تتميز بالكراهية والانتقام. يكمن هدف فرق هذه المعارضة ، التي من بينها حزب اليمين و اليمين المتطرف ، الحزب الديمقراطي الاجتماعي السابق، عملاء وكالات واشنطن و مؤسسات "أمريكية"، في التغلّب على سياسة "النهج التشافيزي"، شيئا فشيئا، عن طريق حاصل كلّ الوسائل الممكنة :

- تهيئة الظروف من أجل خلق هزيمة خلال الانتخابات التشريعية المقبلة في شهر كانون الأول / ديسمبر 2015.

- دفع السكان إلى حالة السئم من خلال نقص المواد الأولية الغذائية، وانعدام الأمن.

- زعزعة استقرار البلاد من خلال إثارة حرب اقتصادية متعددة الأشكال (الاستيلاء على المواد الغذائية والأدوية والمنتجات الصحية لأغراض المضاربة المالية)، ممارسة المضاربة المالية الشاملة ، وارتفاع الأسعار والتهريب والسوق الغير المشروعة، والتخزين الغير المشروع للسلع الأساسية، إقامة نوع من الحصار المالي على البلاد من قبل المؤسسات المالية الدولية.

- شنّ حرب ايديولوجية بشكل دائم، بهدف التضليل، والتلاعب، خلق تأثير احباطي من الخارج، و جوّ عام للانهزامية (استطلاعات وهمية، مثل تلك التي نشرت في جريدة "لو باريزيان" بتاريخ 23 كانون الثاني/جانفي 2015، و التي نسبت لنيكولاس مادورو 22٪ من الآراء الموافقة؛ "استطلاع" التقطته جريدة "لوموند" في نفس اليوم).

- عزل الهدف المرغوب إسقاطه، وطنيا ودوليا.

- تكثيف استراتيجية القلق التي ترتكز على الخوف ( الإبقاء على مؤامرة دائمة، جرائم العناصر العسكرية المتسللة من كولومبيا والتخريب وانقطاع التيار الكهربائي)

- مضاعفة أعمال التدخل في شؤون الدولة لمحاولة تقسيم مناصري "المنهج التشافيزي"، والجيش البوليفاري الشعبي.

- وفي الأخير، خلق انتفاضات جديدة، لابد أن تنجح هذه المرة.

لقد كشف الرئيس نيكولاس مادورو، خلال كلمته الختامية في "اجتماع المثقفين للدفاع عن الإنسانية"، يوم 14 كانون الاول/ ديسمبر 2014، في كراكاس (كوارتل دي لا مونتانا)، أن في شهر آذار/مارس من نفس السنة، تم احباط محاولة انقلاب عسكري. كان من المفروض أن تقوم مجموعة من الضباط، "التي كانت في اتصال مع واشنطن"، بتنفيذ خطة متقنة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية في البنتاغون. كانت تتمثل هذه الخطة في شنّ قصف جويّ لطائرة مرتزقة، تحت راية فنزويلا، على موقع استوديوهات قناة "تيليسور" في شمال كراكاس، و ذلك لخنق المعلومات، ثم لقصف وزارة الدفاع والقصر الرئاسي لميرافلوريس.

تم الكشف عن الخطة 48 ساعة قبل تنفيذها، وتم سجن قادة الانقلاب. و وفقا للرئيس، " قد اعترفوا جميعا و "تابوا". فمثل زملائهم (الذين كان عددهم مئة)من أنصار " القُلبي " في سنة 2002-2003 ، وجدوا أنفسهم بدون أيّ دعم من قبل السياسيين الذين تلاعبوا بهم.

يقوم بعض الضباط المستقلين من أجل " أنشطتهم المؤامرتية "، و أحزاب المعارضة الأكثر حدّة، بتحضير الشق الثاني " لخطة الخروج "، من أجل إجبار بالقوة الرئيس مادورو للاعتزال.

لقد أعلنت مؤخرا الحكومة، في يوم 23 كانون الثاني/جانفي 2015 ("سيوداد كاراكاس، "كوريو دل أورنوكو")، عن نسخ من عمليات التنصت التي تورط نائب الأدميرال إيفان كراتو مولينا، و الضباط أنطونيو ريفيرو وأنخيل فيفاس، و عقيد الدرك الوطني خوسيه دي خيسوس غوميز بوستامانتي. لقد تم القبض على ثلاثة جنرالات في آذار/مارس 2014. (قناة روسيا اليوم "RT")

خلال الأسابيع الأخيرة من عام 2014، أصدرت حكومة الولايات المتحدة " قانون استفزازي للعقوبات" ضد مجموعة من قادة الحركة البوليفارية وضباط فنزويليين وفيّين. حيث ترفض لهم الحصول على تأشيرة دخول إذا كانوا يرغبون في السفر إلى الولايات المتحدة. تهدف هذه العقوبات ، وفقا للمروجين لها، لتقويض الروح المعنوية للقوات المسلحة. إذ يمكننا اعتبار هذه الحالة في الواقع بكونها "انقلاب دائم"، حسب " الاستراتيجية التشيلية "(لافارداد "Laverdad.com" 23 كانون الثاني/جانفي 2015). وقد وضعت المعارضة استراتيجية جديدة تتمثل في: خلق نقص للمواد الأولية، ثم اشتباكات و نهب المخازن حينما تتشكل طوابير أمام مركز تجاري معيّن. ("Laverdad.com" 19 كانون الثاني/جانفي 2015)

أمام هذا الهجوم متعدد الأوجه و زعزعة الاستقرار ، يضاعف " الرئيس البروليتاري" المجهودات على الجبهة الرئيسية: الاقتصاد. فعلى الرغم من الأزمة، وانهيار سعر برميل النفط (أقل من 40 دولارا)، لم يتم بعد خفض الميزانيات الاجتماعية.

سمحت زيادة جديدة، تقدر بنسبة 15٪ في الأجور والمعاشات التقاعدية، بالحفاظ على القوة الشرائية ضد ارتفاع معدلات التضخم (64٪ في نهاية 2014). " قانون السعر العادل "، والذي سوف يدخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/جانفي 2015 ("سيوداد كراكاس،" 22 كانون الثاني/جانفي 2015)، ينبغي أن يساعد في معالجة المضاربة والسيطرة على الأسعار التي ترتفع في كثير من الأحيان. فمن الآن فصاعدا يجب ألا يتجاوز هامش الربح الأقصى 30٪.

بلغت اتفاقيات التعاون الهامّة الموقعة مع الصين في بكين، خلال الزيارة التي قام بها الرئيس مادورو، يومي 6 و 7 كانون الثاني/جانفي 2015، إلى 20 مليار دولار للاستثمار، و هذا الأمر يقلق " الغرب ".

هذه بادرة طيبة ! وذلك لأن وراء القضية الاقتصادية سوف تُلعب معركة الانتخابات البرلمانية المقبلة في كانون الاول / ديسمبر عام 2015.

إنّ جهود الإنعاش الاقتصادي، تتم من خلال مبادرة جدّ مشجعة لمساهمة المواطنين، والتي هي محفزة بدورها بفضل إرساء الديمقراطية في الدولة، وكذلك فضلا لإنشاء وتركيب، في بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2014، " للمجالس الرئاسية" والتي تدمج الحركات الاجتماعية، من خلال توسيع "سلطة الشعب".

بحيث يجبر " القانون الأساسي للتخطيط العام والشعبي " الدولة على التشاور مع المواطنين بشكل دائم، وعلى التخطيط معهم، ومع " البلديات الاشتراكية " (الحكومات المحلية) والمجالس المحلية، عملية تخصيص الموارد، التي أصبحت اليوم محدودة بسبب تراجع مقلق لأسعار النفط.

كما نرى، " فإن الرئيس مادورو لا يعتمد على قوة ربّانية لحل الأزمة الاقتصادية "، كما زعم بسخرية قاطعة " لو باريزيان " في 23 كانون الثاني/ جانفي عام 2015، فحسب يعتمد "رئيس الشعب " على الشعب.

**ترجمة بن طلبة رابح**

**العدد الأوّل من مجلّة القارّة الأمريكية**

**حركة التحقيق، ميشال كولون ( Investig'Action )**

**Traduction de Bentolba Rabah**